

المنشور

العدد ٧ - نيسان ٢٠٠٧

التجمع اليساري
من اجل التغيير

لا للشسوية



لا للتسوية

تقوم الصحف اليومية بعرض مجريات المباراة الحاصلة ما بين المعارضة والموالة، فأخبارها تشبه إلى حد كبير أخبار مباريات كرة القدم. كل فريق له ممولىه وداعميه، كل فريق له ملعبه الخاص ومنطقته الخاصة، كل فريق له ألوانه وإعلاناته وأعلامه، كل من المعارضة والموالة لهم مهاجميه ومدافعهم وحارس مرمى.

التنافس شديد، حتى انه أصبح خارج نطاق السياسة، وأصبحت لعبة بطاقات صفراء وحمراء، وما أكثر الحكام، من قمة عربية واتحاد أوروبي ومجتمع دولي. الكل يلعب، والكل يرفض وينفي ويدعم ويتهم، يقيّم ويخطط، إنها مباراة تشاركية فعلية.

يضرب السنيورة ضربة جزائية مباشرة على المرمى، فتأتي بالمعارضة، فيبتسم بري ابتسامة لؤم. يمرر بري إلى نصر الله، يقوم جنبلاط باقتطاعها ليمررها لجمع، ينتشلها عون ويتفكرش بالبطريك صفير الذي تساعده القدرة الإلهية فيمررها للمفتي، يقوم الأخير برميها إلى العضو الأصغر في فريق الموالة سعد الحريري. يشوط الكرة فتأتي في مرمى الموالة.

يتحدث المحللين والمشجعين يومياً عن أهمية هذه المباراة التاريخية. الفائز فيها هو من سيستلم كأس الوحدة الوطنية، كأس ذهبية اللون، تلمع وتأسر كل من ينظر إليها. كأس توارثها المنجمون والسحرة وعلماء الغيب ورجال الدين، كأس تاريخها اسود وغامض، كأس تتألف الأساطير حولها وتتوارد الأخبار الخافتة الصوت عنها، كأس ماضيها أحجية، كأس قطعت الرؤوس من أجلها، وشنت الحروب للدفاع عنها، ونفذت المجازر بحقها، كأس تكسرت السيوف والبنادق والأيدي عليها، كأس صب فيها الماء فخرج خمراً (مع كحول أو بدون كحول حسب الطلب). أصبح حاضرنا - وحياتنا ومماتنا - معلقاً في مصير كرة اهترأت من كثرة الضرب والدوران، كرة تأكلها الطين والوحل والزفت؛ وأصبحت هي الأخيرة المحدد الأول والأساسي لمجريات حياتنا اليومية. في سيارات السرفيس، وفي المنزل وفي المقاهي وفي الشارع، الكل بانتظار النتيجة. والنتيجة آتية؛ إما تسوية، أو تستكمل المباراة.

هكذا يبدو المشهد السياسي اليومي في لبنان، مشهد يخلو من الصراع السياسي، ومن أي محاولة منطقية أو علمية لمقاربة الأزمة. بل أصبح تناحراً طفولياً عنادياً، لا أكثر. لا يهتم المعارضة أو الموالة الأزمت والمشاكل التي تواجه الناس يومياً، لا يهتمهم الفقر والجوع والبطالة والتهجير والتشريد، لا يقلقون إن كانوا سيتقاضون أتعابهم في آخر الشهر أو كيف سيدفعون الإيجار والفواتير المتراكمة، أو كيف سيطعمون أنفسهم وأبن سيبسكنون. يطلبون من الشعب الانتظار والصبر. يطلبون من الناس ألا تأكل وألا تصرخ جوعاً. كل ذلك من أجل الحقيقة والوحدة الوطنية، كل هذا من أجل التسوية. تسوية لا تتضمن أية حلول، ليست أكثر من شجار حول توزيع النفوذ بين الموالة والمعارضة، أي تقاسم الحكم. لا يوجد أي نقاش سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو حول المشاريع والبرامج التي يمكن أن تقدم الحلول.

فما جدوى التسوية إذن؟ ما جدوى أن تتفق المعارضة مع الموالة؟ لقد خرج أكثر من نصف السكان إلى الشارع. نزلوا بأحلام وغادروا مجردين من كل شيء. يفاخر البعض أن النظام اللبناني من أكثر النظم ديمقراطية في المنطقة، يروجون له كأنه واحدة من الحرية والديمقراطية. لكنهم يتناسون انه فقط في أقل من سنتين حصلت ثورتان ولم يتغير شيء. لم يتم أي تعديل لطيف يؤمن حياة أفضل للناس. لم ينتجوا سوى العدم. والتسوية اليوم ليست إلا استكمالاً للضرورة وليست بحل، ليست إلا اجترار للواقع كما هو.

هناك حرب غير معلنة، حرب السلطة الحاكمة على الناس، حرب الأغنياء على الفقراء. ومن يدعي قيادة التغيير من أقطاب المعارضة، نراه اليوم يساوم، يبيع ويشترى. سياسة اليوم هي بيع الأرواح، هي عملية إنهاك الشارع وإفراغه من الصراع، هي خيانة عظمى بحق الإنسان في لقمة العيش والحياة، هي خيانة بحقهم في تقرير مستقبلهم، هي عملية مصادرة للحقوق والمطالب واستبدالها بالتخويف والإرهاب المنظم، السياسي منه والفكري والاجتماعي والاقتصادي، هي عملية محاصرة الناس ومصادرة حقهم في الصراع من أجل تحسين واقعهم.

نشهد اليوم عملية اغتيال الحركة الشعبية وتدمير قدرتنا في التأثير على صناعة تاريخنا. فلماذا تحق لمشاهير السياسة الاحتفالات وأعياد الذكرى، والتكريم والتبجيل، ولا يحق للشعب أن يقرر مصيره؟ لماذا ترفع الأصوات والمحاكم والإعلانات والسيارات والمواكب والحراسة لكل من يشعر منهم بعدم استقرار عاطفي أو سياسي، ولا نجد أحداً يحمينا أو يدافع عن حقوقنا وحياتنا؟ لماذا لا تصرخ محطات الإعلام إن جاع أو تألم أو تشرد احدنا؟ لماذا لا يتكلم احد من علماء السياسة عن أوجاعنا وآلامنا، لماذا لا يتكلم احد عن غلاء الأسعار أو عن من لا يستطيع منا أن يشتري ربة خبز، أو من لا يعرف كيف سيسدد قسط مدرسته أو جامعته، لماذا لا ينتفض احد من السلطة ليتكلم عن الآلاف ممن طردوا من عملهم وألقوا تحت وطأة الفقر والجوع؟

السلطة أعلنت عن حلفائها، من المجتمع الدولي إلى أصحاب المال من أصحاب المطاعم والفنادق والشركات. السلطة اختارت الجلاذ بدلاً من الضحية لتتعاطف معه، اختارت الاستغلال بدلاً من الإنصاف. أما المعارضة فليست ببعيدة عن السلطة، نراها تلهث وراء ثلث معطل أو ضامن، نراها تلهث للكراسي وعدسات الكاميرا. اختارت أن تشاطر وتتشارك في القمع والاضطهاد والاستغلال بدلاً من أن تقف مع مناصريها وشعبها لإلغاء الغبن والفقر والاعتير. فما همنا أن اتفقت المعارضة والموالة، أهمنا أن يتفقوا علينا؟

إما نحن أو هم. إما المزيد من الفقر والتعتير أو أن نمسك بزمام الأمور ونستكمل الانتفاضة الشعبية ضد السلطة ومن ساوم معها على مصلحتنا، أي المعارضة. إما الاكتئاب والتسليم والاستسلام أو المواجهة والتصدي لكل من يقف في وجه المصلحة الشعبية. لا مصلحة أعلى من مصلحة وحق الناس في حياة أفضل. لم نعد نملك شيء نخسره إلا قدرتنا على المواجهة.

قد يتفلسف البعض أن المحرك الأساسي للناس هو التبعية للزعماء والعصبية الطائفية، فيبدؤون بالتهويل والتخويف وإرهاب الناس من إمكانية نشوب حرب أهلية. يؤسسون لبيئة الخوف حتى من السياسة نفسها، يؤسسون لبيئة يخاف فيها المواطن مساءلة حكامه عما يفعلون، يؤسسون لنظام تتحصن فيه السلطة ويفرط بالناس إما بالرصاصة أو بالسجون. فلا حق للناس بالتظاهر لأن السلطة سوف تتصدى بالرصاصة، هكذا يبدو وهكذا هو فعلياً خطاب السلطة. لا يحق لنا أن نفكر في همومنا، لا يحق لنا أن نسأل إلى أين نقاد، لا يحق لنا أن ندافع عن أنفسنا حين يبدؤون بافتراسنا.

نمشي في الشارع ونرى ماهية السلطة الحاكمة؛ هي أبهر سيارات الشرطة وأعلاها سعراً، تتمختر وتفزل في الشوارع يوماً كأنها مستأذب يتربح فريسته لينقض عليها. الفريسة، إن لم ينتبه أحد، هي نحن، هي الناس، هي أنت وأنا وهم. هي كل من ليس له قيمة سلطوية، أي كل من ليس له الحق في القمع والتسلط.

همومنا جميعاً، هي من الهوموم البسيطة والمدمرة في أن معاً، ولا مجال لنا أن نبقها في قلوبنا أو في خواطرنا، حان الوقت لأن نخرج بها ونصرخ بها في الملأ، حان الوقت لأن نقول "لا"، حان الوقت لأن نقف بوجه من يهددنا برصاص الضرائب والغلاء، حان الوقت لتتصدى لهذه الكلاب المفترسة، حان الوقت لنضع مصلحتنا المجتمعة، مصلحة الشعب أمام كل اعتبار، هم يخافون منا، هم يخافون من كل شخص يقول انه جائع، يخافون من كل من يتذمر أو يتوجع من الأسعار والضرائب، يخافون من كل من يتطلع للحياة، لأن حياة الناس تعني إنهاء سلطتهم ورميهم في السجون، تعني تجريدهم من أموالهم التي هي أموال الشعب المسروقة. وجودنا الواعي تهديد لوجودهم، وجعنا وجوعنا تهديد لموائدهم وقصورهم. حريتنا تعني التخلص منهم، فالحرية ليست لها معنى إن كانت تحمي من قبل جلد.

الكل منا مطالب اليوم بالمواجهة، كلنا مطالب بالنهوض، الكل مطالب بكسر قيوده. الكل مطالب اليوم أن ينظر إلى الواقع بعينه هو، أن ينظر ويسأل عن حياته اليومية، في العمل وعلى الطريق وفي المنزل. سئمتنا من القلق وسئمتنا من الأرق والهوموم، كلنا سئمتنا من أن نترقب الغد بخوف، كلنا نعرف جيداً من هم الذين يعملون على تحطيمنا وتحطيم آمالنا. كلنا نعرف أننا مسيحيين، مسلمين، دروز، وملحدين لكننا ننتمي إلى الجرح نفسه. كلنا، من عمال وعاطلين عن العمل، من مزارعين وطلاب، كلنا ننتمي إلى الطبقة نفسها، ننتمي إلى أذقة البيوت الصغيرة والشقق المتشقة، ننتمي إلى الأحياء الصغيرة، ننتمي إلى أكبر شريحة شعبية، من الضاحية الجنوبية والنبعة وسن الفيل والدورة، من طريق الجديدة وبرج أبو حيدر ورأس النبع إلى كرم الزيتون والجديدة، من قرى البقاع والجبل والجنوب والشمال، من الضنية والتل إلى عين الحلوة وصبرا والبارد، من جميع أشلاء هذه الأرض، من جميع المناطق والضواحي.

نحن من يتعب ويشقى نحن من نبني المباني والمكاتب، نحن من يزرع ويحصد، نحن من يقود السيارات والباصات، نحن من يطعم، نحن من يعمل وهم من يحصد. نحن من نصنع الثروات وهم من يسرقون، نحن من يقاوم، ونحن من لا يقاوم احد غيرنا من اجل حقوقنا. حان الوقت أن نبدأ بالهجوم على هؤلاء السارقين والمجرمين والخطافين والجلادين. علينا التخلص من هذا الهدوء الحذر. كل دقيقة نفقدها، هي فرصة للتغيير، فرصة لتبدأ انتفاضة الناس، انتفاضة الشارع على الظلم والغبن.

وإن كان لا بد من حرب فلتكن حرب الشعب على حكامه وجلاديه، لتكن حرب الفقراء على الأغنياء، لتكن حرب التحرر وكسر القيود، حرب فك حصار الخوف، حرب تحقيق المستقبل لا الرجوع إلى الوراء. حربنا جميعاً من اجل الحياة. حرب إسقاط أي محاولة للمساومة أو بيع حقنا بواقع أفضل، بلبنان الحياة والشعب لا لبنان الاستغلال والقمع.

إن الصراع حول التحكم في الذاكرة الوطنية أو "الجماعية" يقع في صميم سياسات المحاسبة التي تعقب حالات ما بعد انتهاء النزاعات أو سقوط السلطة. وكثيراً ما يشعر الضحايا ونشطاء حقوق الإنسان بفن عميق من جراء جهود الحكومة الجديدة أو القديمة، حتى لو كانت حكومة ديمقراطية، قصد خلق "رواية رسمية"، أي رواية تؤلفها الدولة حول الماضي. وأحياناً ما ينظر إلى استراتيجيات العدالة الانتقالية - مثل إنشاء لجنة للحقيقة - كخطوة ضرورية في اتجاه التذكر، لكن أيضاً كخطوة غير كافية في الوقت نفسه. وسبب ذلك أن الحفاظ على الذاكرة حية هو أمر في غاية الصعوبة، بل إن لجان الحقيقة الرسمية تصبح جزءاً من رواية رسمية جامدة عن الماضي، ومن ثم فإن التحدي الذي يفرض نفسه من هذا المنظور هو "أن لا ننسى أبداً". - المركز الدولي للعدالة الانتقالية www.ictj.org



"من يسيطر على الماضي يسيطر على المستقبل"

باسم شييت

آخرين من تاريخنا وماضيها. ولكي يبرّئ أطراف الطبقة الحاكمة أنفسهم من الفترة الماضية، تبرّأوا من التواطؤ والنهب والسرقات والتجوع، عفوا عن أنفسهم وقرروا أن يبنوا دولة الحاضر، مقتطعة من التاريخ، وُجدت اليوم بقدرة إلهية أو إرادة الصدفة. يفرضون واقعاً هو واقعهم، حقيقة هي حقيقتهم، إنصاف هو على حساب إنصاف الناس. هم يحددون التهمة ليغوها ويستبدلوننا بعيد وذكرى وطنية لا يوجد قبلها شيء. فنعود إلى نقطة الصفر، ما قبلها هو غير موجود لأنه لم يحصل، ويبدأ الوعي من الآن وهنا. في كل مرة تحاول الطبقة الحاكمة اللبنانية أن تعفي نفسها من آثام وأثقال الماضي والتاريخ، تأتي لتقول التاريخ يبدأ هنا وما قبله لم يقع ولم يكن. في كل مرة، يأتي الحاكم ليقول أن الاستقلال بدأ من اليوم.

الذاكرة بوجودها الواعي والكامل هي بجد ذاتها محاسبة للماضي، هي بذاتها معيار لبناء الحاضر وليس هناك إمكانية للإنصاف من دون محاسبة الماضي. من هنا نرى أن لا مجال للسير قدماً إلا بعد المحاسبة على أخطاء وجرائم الماضي. فمن قتل شعبه في زمن الحرب لا يؤتمن على بناء السلم، من خطف وعذب بناء على التفرقة الطائفية والعنصرية لا يمكن ومرفوض أن يكون هو من يؤتمن على بناء السلم الأهلي.

إن عملية تدمير الذاكرة المجتمعية للشعب هي قمع واضح، هي الخطوة الأولى لبناء نظام توتاليتاري، وكما يقول جورج اورويل في كتابه "١٩٨٤"، وفيه يصف السلطة التوتاليتارية، "من يسيطر على الحاضر، يسيطر على الماضي، ومن يسيطر على الماضي يسيطر على المستقبل". إن صراعنا من أجل الذاكرة، ليس صراعاً فتوياً أو اتهامياً. هو انتصار الحياة على ثقافة الخوف والدمار، فلا مكان للحرية من دون الحق بالذاكرة.

الحرب الأهلية الأخيرة، وإن رأى الكثيرون من أعلام السياسة إنها من الزمان الغابر، هي واقع مستمر بأشكال مختلفة: من استمرار التكتّم عن المخطوفين والمفقودين، واستمرار آلام الضحايا المستمرين للحرب، من مهجرين ومَن فقد أهله وأقربائه، واستمرار اكتشاف المقابر الجماعية والتكتّم عنها. الحرب لن تنتهي سوى بمعرفة كل الحقائق والوقائع التي تخيط حاضرنا.

الذاكرة المجتمعية، نسيج من الأحداث والتواريخ والتغيرات، نسيج من الأفكار والكلمات واللغات والتقاليد، تصور حي للتاريخ والماضي. فوعينا، وبيئتنا وأفكارنا وأساليب حياتنا، استقرارنا وقلقنا هو امتداد وتراكم حيوي وتطور طبيعي لوجودنا وماضيها، فالحاضر ليس نتاج الحاضر نفسه بل هو بشكل مباشر برهان على وعينا للماضي.

الذاكرة المجتمعية هي هويتنا الحية، هي من يعرف عنا، هي من نحدد بها وجودنا وحياتنا وكياننا. إن الذاكرة المنتقصة أو المغيبة، تنتج بحد ذاتها مساراً للتذكر، فالذاكرة سيف ذو حدين، ومن يريد تدميرها عليه أن ينتبه على عنقه.

تدمير الذاكرة كانت ولم تزل أداة وسلاح دموي تستعمله السلطة للسيطرة، تستعمله لتقطع مع الماضي، فيصبح حكمها واقعاً مفروضاً. من المبهر عدد الأمثلة التي نستطيع أن نجدها في التاريخ عن قيام السلطة الحاكمة من منع الناس فهم ماضيهم. إحدى هذه الأمثلة هي عند نشوء الإمبراطورية الصينية في ٢٢١ ق.م. حيث قرر الإمبراطور حينها أن كل الكتب التي تتكلم عن الفترة السابقة وعن العادات والتقاليد القديمة يجب أن تحرق: "هناك بعض أصحاب الكلمة لا يضعون أنفسهم في قالب الحاضر، بل يدرسون الماضي من أجل انتقاد الحاضر، يشوشون ويهيجون الناس، علينا أن نمنعهم حالاً... الأشخاص الذين يناقشون الكتب الممنوعة يجب إعدامهم وعرض جثثهم أمام الملء؛ الذين يستخدمون الماضي لانتقاد الحاضر يجب أن يقتلوا وأقاربهم." هذا المثل لا يبتعد كثيراً عن ما يحصل اليوم من تدمير منظم، وإن كان بشكل غير مباشر، لذاكرتنا الجماعية. ففي كل مرة تقوم السلطة الحاكمة بجرم أو بإرهاب ما، تصدر قراراً يعفيها من الماضي ويعمل ليلغي ذاكرة الماضي ويشوهها. بعد الحرب الأهلية جاء الطائف ليعفو عن الماضي، فيعتبره عبثية تاريخية، يختزل ١٥ عاماً بميثاق كتبه أسياذ الحرب أنفسهم.

بعد الطائف جاء مقتل الحريري وخروج الجيش السوري، جاء ليلغيا ١٥ عاماً

الحرب الأهلية ١٩٧٥-١٩٩٠ فلنحاسب المسؤولين

غسان مكارم

اتفاق الطائف أوقف القتال وعفا الميليشيات والجيش عن ما مضى من جرائم، لكنّه أيضاً كافأ أغلبية أمراء الحرب على أعمالهم وأبقاهم على رأس النظام. هذا ما مهّد لهم، وهم الذين يسيطرون على الوزارات والإعلام والمؤسسات الدينية، القيام بعملية محو للذاكرة، ذاكرة الجرائم التي ارتكبوها. البعض قال أنه أخطأ، البعض الآخر لم يقرّ بخطئه، أمّا أمراؤهم فيقولون علناً أنّهم سيعيدون الكرة، وهم يعيدونها اليوم. عفا الله عن ما مضى، وقام خادم حرميه بالتنظيف وراء المجرمين.

تلك الجرائم بحاجة إلى جهد سنوات ومجلّدات من التوثيق، وباستثناء تقريرين رسميين عن المفقودين والمخطوفين وبعض مواقع الانترنت وإشارات من هنا وهناك وكتب ممنوعة أو مرمية، قد يبدو لوهلة أنها لم تحصل. أمّا الجهد، فكان من أجل التعمية على نتائج تلك الحرب وأسبابها. غسان تويني والأصولية المسيحية قرروا أنها "حرب الآخرين على أرضنا"، "الآخرين"، طبعاً، هم كل من لم يكن في صف تلك الأصولية. بعض بقايا ميليشيات الغربية هربوا من البطالة وتحولوا إلى "متقنين" ليبرروا تلك المقولة من المقلب الثاني.

البعض استنتج بما أن وليد جنبلاط ونبيه بريّ ليسا أقلّ قذارة من سمير جعجع، وبما أن "كلّنا مسؤول"، فلا ضرورة لمحاسبة أحد. لا داعي لنيش الماضي، وإن أراد بعض الألمان مثلاً تمويل عملية نيش، فالأفضل أن يكون النابش "متقناً" أو "جمعية غير حكومية" لا "تتعاطى" السياسة. مما يسمح بتمرير دعاية تدّعي الموضوعية وتزيد غشاوة جديدة على ذاكرة الحرب. وعندما يقف إنسان أمام مجزرة ويقول أنّه "حيادي"، يمكننا القول "موضوعياً" أنّه لم يعد إنساناً.

وقعت الحرب في...

المضحك أننا نعرف المجرمين لكننا لا نتذكّر ماذا فعلوا. فنجد موقع www.111101.net، الذي يضع خط تاريخ الحرب من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠ اعتماداً على صحف ذلك الوقت. فننذكر.

نتذكّر ١٣ نيسان ١٩٧٥، بوسطة عين الرمانة.. اشتباكات.. نتذكّر ٦ كانون الأول ١٩٧٥، الكتائب يكتشفون جثث ٤ أشخاص؛ السبت الأسود يحصد مئات القتلى على الهوية.. نتذكّر يوم ١٨/١/١٩٧٦، حين قامت ميليشيات الكتائب بقتل أكثر من ١٠٠٠ عامل وفقير في الكرنيتينا، فلحقهم "جيش التحرير الفلسطيني"، لواء من الجيش السوري، بمجزرة الدامور التي ذهب ضحيتها ٣٥٠ مدني.. معركة "الفنادق" .. استباحة الأسواق والمرفأ.. هدنة أو أكثر.. رعاية سورية أو أكثر.. اليااس سركيس.. ليندا جنبلاط.. لا كهرباء في بيروت.. "سوريا بتبعتك ردع ومصر بتبعك فلافل" ..

نتذكّر ١٢ آب ١٩٧٦.. الأحرار والتنظيم وقيادات ومخابرات الجيوش اللبنانية والسورية والإسرائيلية تقتل وتهجّر الآلاف في تل الزعتر.. نهب مستمر..

في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ قامت "أمهات ساحة مايو" في الأرجنتين بتنظيم آخر "مسيرة مقاومة" تخليداً لذكرى الذين خُطفوا وقُتلوا وسُجنوا في عهد الديكتاتورية. المسيرة رقم ١٥٠٠ تم إهداؤها لأبنائهم وبناتهن وللمؤسسات التي أنقذها عمالها وعاملاتها إثر الأزمة الاقتصادية في البلاد (راجع الأعداد السابقة للمنشور).

انتهت محنة عشرات السنوات من انتظار الحقيقة والمساءلة والمحاسبة للذين خطفوا وعذبوا آلاف الشبان والشابات ونشطاء السياسة في عهد الديكتاتورية وحرب الأغنياء على الفقراء، هناك في الأرجنتين.

أما هنا في لبنان، فما زلنا بانتظار أن يأتي اليوم الذي نقوم فيه بمحاسبة عصابات القتلة المأجورين والسفاحين والجزّارين ومجرمي الحرب الذين عاثوا فساداً وخراباً لمدة ١٥ عاماً (على الأقل)، ثم ترّبّعوا في أعلى مناصب الدولة. بعد أن كافأهم المجتمع الدولي، الولايات المتحدة وفرنسا تحديداً، الذي رعى اتفاق الطائف والوصاية السورية.





تظاهرة لأمهات (وجَدَات) الخميس في ضد زيارة بوش لأميركا اللاتينية

غسان تويني وزيراً.. أيلول ١٩٧٦، الجيش السوري مع القوات اللبنانية ضد الفلسطينيين والحركة "الوطنية" .. بيار الجميل وكمال جنبلاط يتفان على أن فرنسا أمنا الحنون.. قمة في السعودية على وقع القذائف في بيروت.. خطة سلام/ردع عربية.. غسان تويني يقول أن "الأخرين" قتلوا ٦٠,٠٠٠ وجرحوا ٢٠٠,٠٠٠ وشردوا ١,٧ مليون إنسان في ١٨ شهر.. حكومات وراعايات أجنبية وعربية.. أمين عام الأمم المتحدة يزور بيروت.. حرارة الطقس تصل إلى صفر والأسعار نار..

ملايين الدولارات وخطط إعادة إعمار.. اغتيال كمال جنبلاط.. ميس لبنانون في المعاملتين وشارل أزنافور وداليدا في جيبيل.. اتفاقية شتورا.. قوات الردع تتمركز.. خوليو أغليسياس.. ديميس روسوس.. تفجيرات.. فيروز ملكة "بتر" وزياد نادل في "بالنسبة لبركا شو؟" .. إسرائيل تجتاح الجنوب والأمم المتحدة ترسل قوات دولية.. الشياح-عين الرمانة تتحول إلى محور أودي.. اغتيال القيادي الفلسطيني أبو حسن سلامة، "زوج ملكة جمال لبنان" .. اختفاء الإمام الصدر.. ورقة ٢٥٠ ليرة جديدة.. وعد بإصدار بطاقات هوية لا تذكر الطائفة.. السعوديون يغيرون رأيهم كل دقيقة.. الثورة الإسلامية في إيران..

إسرائيل تقتل واليونيفيل تتفرج.. نتذكر أنه في أواخر أيار/مايو ١٩٧٩ نرح ١٠٠,٠٠٠ من الجنوب.. محاولة اغتيال بشير الجميل وجثث ٤ شيعة من كسروان.. طائرات إسرائيلية تقتل لبنانيين وتدمر الطيران السوري.. اشتباكات بين الكل ومع الكل.. كوليرا، بوليو، تيفوئيد.. كتائب، مرده، أمل.. الليرة تنهار واجتماع تونس يفشل.. والعقد السابع يرفض أن ينتهي..

ماذا نتذكر؟

هل نحن بحاجة إلى المزيد؟ نتذكر أن بداية الثمانينيات شهدت المزيد من القتل والتفجير والترهيب.. الجنوب ينزف.. المزيد من الخطف والاعتقالات بحق الصحافيين.. هل بحاجة لأن نتذكر السيارات المفخخة في آب ١٩٨٠ ونحن لم نصل بعد إلى الاجتياح الإسرائيلي في ١٩٨٢.. نتذكر صبرا وشاتيلا، المجزرة التي قام بها إيلي حبيقة وقتلة كان بعضهم يحضر نفسه عند الرهبان لسفك دماء فقراء فلسطينيين ولبنانيين وغيرهم.. ماذا عن حصار المخيمات التي قامت به حركة أمل؟ هل صحيح أن عدد قتلى

الحصار (حوالي ٢٨٠٠) فاق عدد قتلى المجزرة الشنيعة (٢٥٠٠ كحد أعلى)، وأن شارون لم يكن هو الذي دمّر ما تبقى من شاتيلا، بل نبيه بري وحافظ الأسد؟

ماذا عن التطهير الإثني/الطائفي الذي قامت به عصابات وليد جنبلاط، من قتل للمسيحيين وتهجيرهم ومساعدة الجيش الإسرائيلي في "أخذ" من تبقى من يهود يعيشون في "الجبل"؟ وماذا عن الممارك الداخلية المسيحية-المسيحية والإسلامية-الإسلامية. الوطنيون ضد الوطنيين والخونة ضد الخونة؟ ماذا عن التحرير والإلغاء والمزيد من السيارات المفخخة؟

يتذكر العالم مقتل جنود أميركيين وفرنسيين في تفجيري السفارة والمطار في موعدهما كل عام، ونحن لا نأبه بتواريخ المجازر ضد أهلنا وجيراننا. الحرب تلك لم تكن عبثية، وقد كانت القيادات واعية تماماً ما تفعله. في "أسرار حرب لبنان" مثلاً، يوضح ألان مينارغ أن "فرار إجلء المدنيين الفلسطينيين بالقوة من مخيمات بيروت، وجرف المخيمات، اتخذ أيام بشير ولم يكن قط قراراً انفعالياً للانتقام من مقتله."

بشير الجميل اغتيل، لكن خطط التهجير والتقتيل استمرت. تضاف مقولة "الحرب العبثية" إلى عملية محو الذاكرة وتشويهها. وكأن أحداً لم يستفيد من تلك الحرب وأن من خرج منها بالنفوذ والمال والعلاقات الخارجية مثله مثل الذي خسر أرضه وأهله وقوته اليومي وهجر وأفقر. ١٧,٠٠٠ مفقود ومخطوف، مليون مهجر دائم، عشرات الآلاف من الموقوفين ومجتمع بأكمله ما يزال ينزف من الجروح التي تسبب بها أمراء الحرب.

هل صحيح أن الكل خاسر؟

تري، ما علاقة الدفاع عن "الوجود المسيحي" بالتهب المنظم التي قامت به عصابات الطبقة الحاكمة (الكتائب مثلاً) في المرفأ؟ وكيف استفاد المسيحيون من الـ ٤٠ مليون دولار التي كانت القوات اللبنانية تصرفها على ميليشياتها سنوياً بحلول ١٩٨٩ على حد قول روجيه ديب "الرجل الثاني في القوات اللبنانية" (آنذاك)؟ (إليزابيث بيكار، "الاقتصاد السياسي للحرب الأهلية في لبنان" في، ستيفن هايديمان، محرر، "الحرب، المؤسسات، والتغيير الاجتماعي في الشرق الأوسط"، مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠٠. <http://ark.cdlib.org/ark:/13030/ft6c6006x6>).

المرجع ذاته يشير إلى أن "كلفة الأسلحة والعتاد والمعاشات في" حرب التحرير التي شنها ميشيل عون من آذار/مارس إلى تموز/يوليو ١٩٨٩ تقدر بمليار دولار". الكلفة العامة للميليشيات في أواخر الحرب "قُدرت بحوالي ملياري دولار في السنة. نصف هذا المجموع قد يكون من مصادر غير الميليشيات نفسها، أي من دول راعية أو أفراد وأشخاص من الطائفة ذاتها." الدول الراقية تلك "صرفت قرابة ٧٠٠ مليون دولار سنوياً لتأمين تفوق حلفائها المحليين." أما النصف الثاني فقد أتى من موارد أخرى، مثلاً، سيطرة القوات اللبنانية على الجمارك داخلياً أمن لها بين ١٥ مليون و٢٥ مليون دولار سنوياً من الحوض الخامس فقط. أما إدارة جنبلاط فقد كانت موازنتها "المدنية" حوالي ٢٠٠ مليون.

يكمل التقرير أنه "في أكثر حالتين نمواً من الاقتصاد الميليشياوي، الحزب التقدمي الاشتراكي في الشوف والقوات اللبنانية، كانت العائدات أكثر بـ ١٠ مرّات من الاستثمارات والإنفاق على الخدمات الاجتماعية". هذا بالإضافة إلى عائدات زراعة المخدرات، حيث ارتفع حجم الأراضي المزروعة أفيوناً

عن الجرائم التي ارتكبت قبل ٢٨ مارس/آذار ١٩٩١. ويحظر القانون الدولي إصدار عفو واتخاذ تدابير مشابهة للإفلات من العقاب على الجرائم المنصوص عليها بموجبه." (وثيقة رقم MDE 18/005/2005 . ٢٠٠٥/٥/١٨ . ثم أكدت على ذلك منذ أيام في مذكرتها إلى القمّة العربية المنعقدة في السعودية ودعت إلى "تشجيع الحكومة اللبنانية على التصدي، في إطار حقوق الإنسان، للقضايا العالقة التي تذكى نار المظالم وعدم الاستقرار في لبنان، ولا سيما التصدي لقضية إفلات الجناة المشتبه في ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان من العقاب، بما فيها تلك التي ارتكبت إبان الحرب الأهلية التي استمرت من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٠." (وثيقة رقم IOR 30/006/2007 . ٢٠٠٧/٣/٢٧).

إن "إنصاف ضحايا الحرب ولا سيما ممن ما يزالون يعانون من آثارها كالمهجرين والمعوقين وأهالي المفقودين والمخطوفين" يتطلب أن نبش تلك الذكرة وتحديد المرتكبين وأن يكون "كلنا مسؤولاً" فعلاً، بحسب فعلته. فالمسؤولية الجماعية التاريخية لا تستثني أن أناساً معينين خططوا ونفذوا ومولوا جرائم وقعت في أزمان وأماكن محددة.

مسؤوليتنا نحن تقع في استذكار وفضح تلك الجرائم. اليوم، علينا أيضاً محاربة "الازدواجية التي تجيز لأحد أمراء الحرب أن يعلن نيته في المثابرة على طلب المحكمة والحقيقة والعدالة في قضايا اغتيال الشخصيات، فيما هو ما زال يفاخر بماضيه، من دون أي مراجعة ذاتية أو اعتذار، غير عابئاً بالآلاف ملفات المفقودين والمخطوفين الذين يرجح اختفاء معظمهم في سجون ميليشياته" كما تشير وداد حلواني من لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في مؤتمر صحافي في ١٥/١٢/٢٠٠٦. (حسن عليّ، "لجنة أهالي المفقودين: لا محكمة دولية لقضيتنا؟"، الأخبار، ١٦/١٢/٢٠٠٦ - www.al-akhbar.com)، وتكمل إن "عبارة الحقيقة والعدالة أصبح لها بالنسبة إلى الطبقة السياسية الحاكمة معنيان: الأول هو عدالة القادة وكبار القوم، والثاني، نبتناه، ومفاده أن العدالة التي نطالب بها هي عدالة الناس العاديين في وجه كل مستقوالم، وهي عدالة تزداد ضرورة وإلحاحاً كلما قل شأن المظلوم وزادت قوة الظالم".

المفقودين في السجون السورية - www.leba-nese-forces.org/vbullet/showthread.php?t=11240&page=9. هذا خاصة بعد أن أصدرت محكمة الجنائيات في جبل لبنان برئاسة القاضي المرحوم جوزف غمرون حكماً قضائياً في كانون الثاني ٢٠٠٢ أدانت فيه حسين حاطوم بإقدامه على خطف علي فارس من منزله في الأوزاعي العام ١٩٨٢.

أما لمحبي المجتمع الدولي فيمكن أن نشير إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة التي قررت في ١/٤/١٩٩٧ في معرض ردّها على تقرير الحكومة اللبنانية حول حقوق الإنسان في لبنان، إن "اللجنة تلاحظ بقلق العفو الممنوح للمدنيين والعسكريين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ربما ارتكبوها ضد المدنيين خلال الحرب الأهلية" و"قد يحول مثل هذا العفو الشامل دون إجراء تحقيق مناسب مع مرتكبي الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان وإنزال عقوبات مناسبة بهم، ويقوض الجهود المبذولة لترسيخ الاحترام لحقوق الإنسان ويشكل عائقاً أمام الجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطية" (وثيقة رقم CCPR/C/79/Add.78 . www.ohchr.org). فكان ذلك التقرير الأخير التي تقدّمه حكومة لبنانية حول التزامها بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

بدورها أشارت منظمة العفو الدولية إلى معارضتها "إصدار عفو عن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، مثل قانون العفو اللبناني للعام ١٩٩١ الذي منح عفواً عاماً، مع بضعة استثناءات،

من ٦٠ إلى ٣٠٠٠ هكتار بين ١٩٨٤ و١٩٨٨". تمت تلك الزراعة "بحماية الجيش السوري"، وقد أمّنت "عائدات يصعب قياسها". بل أن قوّة التجار/الميليشيات مكنتهم من "الاندماج الطويل الأمد في شبكات الترويج العالمية للمخدرات" بعد اتفاق الطائف. من هم أولئك التجار وهل ما زالوا "مندمجين" في سوق المخدرات العالمي؟ لا دليل على عكس ذلك.

في تلك الأثناء، هناك من قام بمضاربات على الليرة أدت إلى انهيارها كعملة. فبعد أن كان سعر صرف الدولار يوازي "دولار واحد لكل ليرتين في ١٩٧٥، أصبح ذلك ٥٠ ليرة في ١٩٨٥ ثم ٥٠٠ في ١٩٨٧ و١٠٥٠٠ في ١٩٩٠ و٢٠٠٠ في ١٩٩٢... وكانت لدى قيادات الميليشيات أسبقية مؤكدة في هذه اللعبة".

من المسؤول؟

لا بد من مسؤولين عن كل ذلك وعن ٢٠٠ ألف قتيل، و٣٠٠ ألف جريح ومعوق، وعن ١٧٠،٠٠٠ مفقود ومخطوف، ومليون مهجر، و١٠٠ مليار دولار من الخسائر المادية، وحتى عن "العدد كبير من الكتب والمخطوطات والوثائق والرسوم الثمينة... ١٢٠٠ مخطوطة مهمة وتاريخية و١٣٢٩ كتاب ووثيقة" سُرقَت أو أُتلفت عندما نهبت الميليشيات دار الكتب الوطنية (www.nowarlb.com).

يقول غازي عاد من جمعية "سوليد" التي تُعنى بالمفقودين في سوريا أنه "حينما نتأقش الحقيقة وأنت تعرف ما هي الحقيقة، المتعلقة بمن هو المسؤول عن الحرب وإطالتها، تكون لديك آنذاك مصالحة وطنية حقيقية. الطريق لإشراك جيل جديد معك يتمثل في استكشاف ما حدث في لبنان. وبدون ذلك أنت فقط تقوم بكس الغبار الموجود تحت البساط." (www.asharqalawsat.com).

قانون العفو وتشويه العدالة

أما قانون العفو العام "فلا يمكن الدفاع عنه" إذا ما اعتمدنا "معايير القانون الدولي واتفاقيات جنيف" (لوري كينغ عيراني، "تفجير ملف حرب لبنان"، ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٢، www.merip.org) وهو لا يشمل جرائم الخطف التي لا يغطيها مرور الزمن... فالحل ليس إنكار الجريمة بل الاعتراف بها وتصحيحها بجلاء الحقيقة" (النائب والمحامي غسان مخيبر في مؤتمر لأهالي

٢٠٠ ألف قتيل

٣٠٠ ألف جريح ومعوق

١٧٠،٠٠٠ مفقود ومخطوف

مليون مهجر

١٠٠ مليار دولار خسائر مادية

المسؤولية الجماعية التاريخية لا

تستثني أن أناساً معينين خططوا

ونفذوا ومولوا جرائم وقعت في

أزمان وأماكن محددة

لا للحمية الغذائية

رشاد شمعون

البوسطة الطبقة

بوسطة عين الرمانة، حي السلم والميني باص، بوسطة عين علق. وسيلة النقل تقتل ويغيب الضحايا. البوسطة، بصفتها خدمة أو (service)، تستعمل للترويج، ترويج يصيب الطبقة العاملة، في ذهابها إلى الجامعة، إلى العمل أو ما تبقى منه. انفجار، لا يعرف فيه "القاتل" عن نفسه. لكنه، يتأفف من رائحة المازوت، تضر بسمعة البلد، أو المدينة-المربع. فيقتل في مكان العزل في الضاحية، على تنوع اتجاهاتها الجغرافية. من اشم لحظة الانفجار الأخير (عين علق) رائحة المازوت؟ من اشم لحظة الانفجار ارتفاع كلفة النقل (في بلد صغير المساحة)؟ من استعاد صور شهداء حي السلم، لحظة انفلات العمال من اتحادهم المدجن ومن التعاميم الدينية المؤجلة للصراع الطبقي. بالطبع، هذا التأفف يزداد مع ارتفاع وتيرة الصراع الطبقي، فيتحول إلى متفجرة وصاعق تفجير وصمام أمان. في هذا الاستسهال للقتل، يتحول السارق إلى قاتل، والشهيد إلى مرتبة دنيا من الشهادة، حتى في الموت لا يتساوى الناس... إذا، من سيرث ملكوت السماء؟

بالطبع، ثمة ما يزعج، فتوزيع الثروات في لبنان في فترة التسعينيات زاد من نسبة الفقراء، وفي ذلك عامل تفجير. قد تحتاج اللحظة إلى تفكير عميق إلى أبعاد هذا الانفجار، ولكن لن تحجب السبب الرئيسي وراء الموت، فأنت وبعد حين، قد تقيس (ين) حركة الشوارع ريحة ومجيباً، لكن، لن تسترد (ين) لذة الركوب في الباص، بالطبع إن رغبت بالصعود، ستجد (ين) ذاتك هناك، كافة الجنسيات المقهورة، الديكولتية والحجاب، جبيل، الكولا، المزرعة، الحمراء، رائحة المازوت والزعر. ستجد (ين) من يرحب بك ويرغمك إلى الدخول، إلى البوسطة "الطبقة".

وليد

ما يجري في لبنان اليوم إنما يؤكد حقيقتين متناقضتين، على نسق التناقضات الكثيرة والكبيرة في هذا المجتمع الصغير. أولى هتان الحقيقتان هي أن التقمص موجود فعلاً، ولكن ليس على قاعدة روح واحدة لكل جسد. فقد تقمصت أرواح أسلاف الطبقة الحاكمة، وخصوصاً تلك التي خاضت أزمت سياسية مماثلة لما نشهده اليوم، تقمصت بالجملة جسدي رئيس المجلس النيابي نبيه بري وزميله النائب سعد الله الحريري. وقد أثارت حادثة التقمص الفجائية، خلطة مشاعر تتراوح بين الابتهاال والابتهاج والغبطة العارمة، بعد أن أتى الحل ربانياً روحانياً مباركاً، لا مجال للتساؤل والاستفسار فيه مهما كان تبدل الموقف والخطاب السياسي دراماتيكياً إلى حد الجمبلاطية. ماذا نقول؟ إنها مشيئة اله "لا غالب ولا مغلوب" الذي بعث بهذه الأرواح المتقمصة رسلاً لهداية أطراف النزاع إلى الصراط المستقيم.

أما الحقيقة الثانية فيعيدة كل البعد عن عالم الماورائيات، وتعود جذورها إلى كافر مهرطق يدعى كارل ماركس. لقد أثبت مؤخراً، وكما يقول هذا المهرطق، أن التطورات السياسية في مجتمع معين يمكن دراستها وتحليلها وبالتالي توقعها، ليس لأنها قدر محتم بل لأنها نتيجة حتمية لسلة من المعطيات الموضوعية التي، إذا عدلت، تغيرت معها النتائج.

تطبيقاً لهذه النظرية، توقع كل ماركسي "متلت بلدي أصيل" أن تحدث حالة التقمص وأن تنتهي الأزمة بتسوية مستسخة من تاريخ النظام الطائفي، لا تحصل الحد الأدنى من المطالب التي من أجلها شارك الناس في اعتصام المعارضة وتحركاتها، ومن أجلها استشهد عدد منهم على يد ميليشيات السلطة.

لقد صحت توقعاتنا كيساريين، فما قد بدأ مسلسل لقاءات بري-الحريري يحضر طبخة التسوية على نار هادئة وبمقادير تتماشى مع "الريجيم" الإجباري الذي يخضع له الشعب اللبناني. فبعد اعتصام دام أربعة أشهر، وإضراب عام دافع عنه منفذوه بأرواحهم في بعض الحالات رفضاً لباريس-3 وسياسيات الإفقار والتجوع، لم تجد المعارضة ما تناقشه مع السلطة إلا المحكمة الدولية والثلاث الضامن، بينما بقيت المواضيع الدسمة، كالموضوع الاقتصادي الاجتماعي بعيدة عن مطبخ الشيف بري-الحريري، ربما لأنهم متخمون. هذا ما عاد برسلاً "لا غالب ولا مغلوب" إلى الحياة الدنيا رغم قسوتها وقلة محبيها. شعار غزوة الأرواح هذه واضح. لا غالب إلا الطبقة الحاكمة التي ستتقاسم المناصب والكراسي والثروات، وستسامح نفسها بنفسها دون قيد أو شرط، بانتظار انفصام آخر. ولا مغلوب سوى الشعب الذي سيرتك ليجتّر همومه مراراً وتكراراً، هذا إذا لم يضطر إلى بيعها لمنتجات المسلسلات الدرامية بغية مجازاة ارتفاع الأسعار الذي لا يرحم.

عودة إلى النظرية أعلاه، نذكر أن اليسار قد نسي القسم الأخير الذي يقول بتغير النتائج إذا تغيرت المعطيات، وشارك في خطيئة اجترار الهموم، بعد أن ترك الحركة الشعبية دون أي طرح ينتشلها من براثن الانتهازية، وجلس جانباً يندد بالظاهر الطائفي من الصراع، ناسياً أو متناسياً جذوره التطبيقية.

لكن الأوان لم يفت بعد، فالفرصة متاحة لتغيير حقيقي على الصعيد الاقتصادي والسياسي الديمقراطي، فالامتياز الشعبي من البطالة وارتفاع الأسعار والتهميش... لم يزل على ما هو عليه ينتظر من يحوله إلى طاقة تغييرية تهدم كل الحواجز.

إن اليسار في لبنان مدعو، اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى العمل باتجاه جبهة يسارية موحدة، تبلور أجندة سياسية مشتركة ليس بهدف الذوبان السياسي والتنظيمي، إنما لمواجهة التسوية الانتهازية، ولرفع المطالب الشعبية إلى مستوى الصراع الطبقي الواعي والثوري، من أجل نظام سياسي لا طائفي، ومقاومة شعبية لا تهدأ، ونهج اقتصادي يحقق العدالة الاجتماعية للعمال الذين ندعي تمثيلهم. أجسادنا لم تعد تحتل "الريجيم"، وعقولنا بغنى عن أساطير التقمص. فلنبداً بالعمل بدل الانتخاب.



تحرك ضد زيادة الأقساط في الجامعة اليسوعية

فرح قبيسي

بعد قيامنا بالتدقيق، لاحظنا - كطلاب في الجامعة اليسوعية هوفلين - بأن هناك زيادة على القسط السنوي، الأمر الذي أثار بعد شيوعه بلبلة في أوساط الطلاب. فقررنا نحن كمجموعة مستقلة الاعتراض على الموضوع وإيصال صوتنا إلى الإدارة، خاصة أنه لم يتم إعلام الطلاب مسبقاً بالزيادات على سعر الوحدات. عندها، كطلاب في معهد العلوم السياسية، أخذنا المبادرة وبدأنا بالضغط على مجلس الطلاب لحثه على التحرك، كون المجلس يمثل الطلاب وهو الناطق باسمهم.

وكان أن دعا طلاب المعهد الأب سيون - نائب رئيس الجامعة - إلى اجتماع عرضوا فيه مطالبهم المتمثلة بإلغاء الزيادة على الوحدات البالغة ٣٪ في جميع المعاهد؛ تأمين فرص العمل داخل الحرم وفي مراكز البحوث التابعة للجامعة؛ زيادة عدد المنح والمساعدات المالية؛ وإعادة النظر في نظام الخدمات الاجتماعية الذي يعطي قروضاً بدلاً من المنح. هذا للحد من دفع الطلاب إلى مراكمة الديون، سنة بعد سنة، حتى قبل أن يخطرخوا في سوق العمل، ورفض أن يصبح التعليم نخبياً أكثر وأكثر.

برر الأب سيون أسباب زيادة الأقساط بالقول أن الجامعة اليسوعية هي في وضع تنافسي مع باقي الجامعات على مستوى النوعية، وهي عبر الزيادة تريد أن توفر لطلابها أفضل الوسائل المتاحة من الأساتذة والتكنولوجيا لتكون دائماً في الطليعة. وأكد أن أي موضوع يتعلّق بإلغاء الزيادة غير قابل للنقاش وليس خاضعاً للمساومة.

عندها زاد إصرارنا على المضي قدماً في تحركنا بالرغم من تشاؤم بعض الطلاب من الوصول إلى نتيجة ملموسة، وعدم تكرار البعض الآخر بهذه المطالب، وافتقاد البعض للرغبة في المواجهة مع الإدارة.

إدارة معهد العلوم السياسية حاولت "امتصاص الحماس" عبر الإعلان عن أخذ مطالبنا بعين الاعتبار والسعي إلى تحقيقها. إلا أننا أصررنا على أن هذه المطالب تخصّ كل معاهد الجامعة ولا تتعلّق بمعهد دون آخر.

عندئذ قررنا تنظيم اعتصام جامع لكل طلاب معاهد "هوفلين" وذلك أمام مكتب المساعدة الاجتماعية. الاعتصام كان يوم الثلاثاء في ١٣ آذار ٢٠٠٧ "بدعم من المجالس الطلابية" وليس من تنظيمهم، وكان مطلباً "مئة في المئة" وسط إصرارنا على إبعاد أية صفة أخرى عن هذا التحرك كونه يمس الطلاب جميعاً.

الجدير بالذكر أن عدد الطلبات المقدمة إلى قسم المساعدة الاجتماعية في الجامعة اليسوعية بلغ هذه السنة ١٨٠٠ طلب في "هوفلين" وحدها، باعتراف الأب سيون، علماً أن عدد الطلاب المعتمدين بلغ حوالي الستين طالباً وطالبة، وهو عدد "معقول" نسبة إلى تحضيرات "اللحظة الأخيرة". انطلاقاً من هذه الخطوة، نعلن أن تحركنا لن يتوقّف على الاعتصام، بل ستكون لدينا خطوات لاحقة وصولاً إلى تحقيق المطالب، واضعين نصب أعيننا ضرورة إعادة الاعتبار للتحركات الطلابية، ليس في جامعتنا فقط في كل الجامعات الخاصة والرسومية.



من شعارات الثورة الطلابية في فرنسا ١٩٦٨ - "نعم للجامعة الشعبية"

إلى من يبحث عن الطبقة العاملة

- اعتصام مفتوح لمستخدمي فندق رويال بلازا ضد إندارات الصرف التي تلقوها من قبل الفندق بهدف استبدالهم بعمال بأجور أقل.

- اعتصام لعمال مصنع «ماليان» لتصنيع الزجاج في البقاع احتجاجاً على عدم قبض مستحقاتهم منذ شهر تموز الفائت.

- انعقاد مؤتمر العمل العربي دورته ال ٣٤، واعتراض التحالف النقابي الديمقراطي، المعارض للاتحاد العمالي العام في لبنان، على التمثيل المزور للعمال اللبنانيين في المؤتمر، كما على الوضع النقابي العام في لبنان.

- إضراب وتظاهرات لعمال ايرباص في أوروبا احتجاجاً على برنامج الإصلاح المطروح من قبل الشركة والقاضي بطرد ١٥ ألف عامل وإفقال أو بيع نحو ٦ مصانع.

- إغلاق ٤٠٠ عامل بناء لشارع الشيخ زايد في الإمارات مطالبين برفع أجورهم. (لمعرفة المزيد عن وضع العمال في الإمارات العربية المتحدة، زوروا موقع <http://uaelabors.blogspot.com>).

٨ آذار: يوم المرأة العالمي واقع المشاركة السياسية للنساء في لبنان؟

الحريري أو لمحاولة إضعاف أصواته. في اعتصام الجمعيات النسائية الأخير على المتحف في ٥ شباط تحت اسم "هيات وفعاليات نسائية لبنانية"، رُفعت شعارات الوحدة الوطنية وتأييد السلم الأهلي ورفض الحرب الأهلية. إلا أن الاعتصام كرر خطاب التوفيق بين وجهات النظر، و"أحبوا بعضكم" أو "اتفقوا وخلصونا"، أي الخطاب الذي يدعو إلى مساومة جديدة مع النظام الطائفي.

لا نقول أن الحرب الأهلية هي الحل لأزمة النظام الحاضرة، بل أخذ موقف محايد كهذا، يدعو إلى التوافق، يضرب أي محاولة جدية لتغييره. وإذا تطالب بعض الجمعيات بنظام علماني يحفظ حقوق المرأة، فبمساومة جديدة مع النظام نكون أبقينا على الوضع القائم.

من هنا، إن قضية مشاركة المرأة في الحياة السياسية تندرج ضمن ضرورة نضالها ضد هذا النظام الذكوري الطائفي الرأسمالي. ولذلك هناك ضرورة لتحالف منظمات المجتمع المدني من جمعيات وأحزاب ونقابات ضد النظام القائم. فإن تحرر المرأة يأتي مع القضاء على هذا النظام وبناء مجتمع العدالة الاجتماعية والمساواة، حيث تزول الطبقات والتمييز على أساس العرق والجنس والهوية الجنسية والعمر أو أي شكل آخر من أشكال التمييز التي يتبعها النظام الرأسمالي ضمن إستراتيجية فرق تسد.

لا يمكن فهم قضية المرأة خارج إطار النظام الذكوري القائم. فالبنية الحقوقية للإنسان من إنتاج نفسه، كمولد للأزمات، ومعالج لها، أو قل كمخدر لها.

بالطبع لا يمكن الرهان على هذا النظام، وعلى "بطئه" المتعمد، في عملية إقراره للحقوق من مبدأ تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وإقرار الحقوق المدنية الكاملة للمثليين (ات). اللائحة تطول، ولا ينفع التأفف.

لمواجهة الواقع، يتعين على الحركات النسائية الخروج من الغيتو، من عقلية المُصْطَهَدَة، وأن تأخذ زمام المبادرة وتوحد جهودهن مع كافة فئات المجتمع، بغية قلب الواقع برمته. أو فلتتظرن موت النظام البطيء.

لمحاربة النظام، بل تتبّع سياسة المحافظة عليه. الامتناع عن طرح قضية التحرر الجنسي للمرأة، بحجة أننا "نعيش في مجتمع محافظ"، هو أساس المحافظة على النظام الذي يعطي المرأة دوراً اجتماعياً محدوداً بإنتاج الأطفال ورعاية العائلة. عملية إنتاج الأطفال تبدأ بحملهم وإنجابهم وتربيتهم وتعليمهم ورعاية صحتهم ثم التخلي عنهم ليكونوا مواطنين صالحين يخدمون الأمة/الوطن بعرق جبينهم، ويدافعون عنها بدمائهم وحياتهم. للحفاظ على استمرارية دورة الإنتاج هذه يتم وضع دور المرأة في إطار أخلاقي هو العائلة. وإذا خرجت عن هذا الإطار، أي عن هذا النظام، فقدت أنوثتها ومكانتها.

من مشاكل المنظمات النسائية أيضاً، أن هناك بعض الوجوه المتكررة، من حملة الشهادات العليا، تتعاون على قيادة هذه الجمعيات، دون أي مستوى حقيقي من النقاش الديمقراطي أو أي آلية ديمقراطية لنقل تجاربهن إلى الجيل الجديد الذي تستقطبونه، أو لإفساح المجال أمام الناشطات الجديديات ببناء أفكار جديدة. فمركز القرار هو في شخص الرئيسة، والهيئة الإدارية من حولها تكاد لم تتغير منذ أكثر من عشرين سنة.

تجربة الجمعيات تشبه إلى حد كبير تجربة الأحزاب السياسية. فهذه الأخيرة تفصل القضايا الاجتماعية عن برامجها الحزبية. هي تضع النساء في منظمات لا تبوح عن حقيقة هويتها السياسية. وأيضاً بحجة أن مجتمعنا محافظ، لا تطرح الأحزاب قضية تحرر المرأة أو أية قضية أخرى كقضية المثليين، أو خادمت المنازل (أي التمييز العنصري)، أو موضوع العنف أو أي موضوع اجتماعي آخر.

نرى أيضاً أن هذه الأحزاب تهيمن على المنظمات النسائية والشبابية التابعة لها وتستعملها لإنشاء علاقات اجتماعية أو للترفيه أو لاستقطاب سياسي غير مبني على أسس واضحة. مثال على ذلك، ترشّح رئيسة لجنة حقوق المرأة، ليندا مطر، كمستقلة في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٠ بدعم من الجمعيات النسائية. الترشّح حصل على دعم الحزب الشيوعي اللبناني من دون الشرح إلى الرأي العام علاقة اللجنة بالحزب، أو مدى التأثير السياسي لهذا الترشّح في دعم المرشحين في وجه

في الثامن من آذار احتفل العالم بيوم المرأة العالمي، وهو يوم تاريخي يرمز إلى نضال النساء العالمي من أجل التحرر والمساواة والعدالة الاجتماعية. ناضلت النساء تاريخياً وطلبن بتحسين ظروف عملهن ورفع مستوى أجورهن وخفض ساعات العمل والاعتراف بحقهن بالترشح والانتخاب... وما زالت النساء إلى يومنا تناضلن لانتزاع هذه الحقوق في وجه واقع مرير تواجهنه من استغلال يومي في عملهن، وفي منازلهن، وعنّف اجتماعي وقانوني مسطّ على حياتهن، ووضع سياسي يلخّص بالأرقام والنسب المثوية الضعيفة.

برناديت ضو

في لبنان، وبعد انتخابات ٢٠٠٥، لا تزال نسبة مشاركة النساء في الندوة البرلمانية ٦٨، ٤٪. أما على صعيد الانتخابات البلدية لعام ٢٠٠٤ فسجلت مشاركة النساء تراجعاً عن العام ١٩٩٨. بالرغم من أن عدد الفائزات في العام ٢٠٠٤ (٢٣٠) كان أكبر من عددهن في العام ١٩٩٨ (١٣٩)، إلا أن نسبة الفائزات تراجعت نظراً لزيادة عدد البلديات المستحدثة. أما نسبة تولّي المرأة الوظائف العامة الإدارية فلا تتعدى ٦، ١٪.

للحديث عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية لا بد من أن نتكلّم عن المؤسسات التي تنظم فيها النساء، أي الجمعيات النسائية والنسوية والأحزاب السياسية، وتجربتها. نرى الكثير من الحملات والنشاطات الضرورية لتغيير واقع المرأة الحالي، وكمثل على تلك الحملات، "حملة تفعيل مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية" عام ٢٠٠٤. حيث تم طرح الموضوع على مستوى عام في كل المناطق ولم يقتصر على أفكار بعض النخب، بل كان النقاش يضم أناساً عاديين يناقشون الموضوع ويدعمون مشاركة المرأة في الانتخابات.

هذا الموضوع يندرج أيضاً تحت تجنّب الجمعيات "تسييس" قضية المرأة وعدم الخوض فيها كجزء من نضال كامل ضد النظام القائم. فلا تستخدم الجمعيات النسائية الظلم المسلط على النساء

نحو جبهة موحدة للييسار

عقد التجمع اليساري من أجل التغيير اجتماعاً عاماً تحت عنوان "نحو جبهة موحدة للييسار" وذلك مساء الأول من آذار في مركز التجمع، وهو الاجتماع الأول في سلسلة ينظمها التجمع لمناقشة إمكانية وكيفية تشكيل جبهة موحدة للييسار تمتلك زمام المبادرة في مواجهة الوضع السياسي القائم. قدم مازن حطيط المداخلة عن الحزب الشيوعي اللبناني وباسم شيت عن التجمع اليساري من أجل التغيير.

كيسار ضد هذا المشروع، فهذا لا يعتبر دولة. كما انتقد حطيط المعارضة في رؤيتها الخاطئة للواقع، فهي لم تستغل حشدها الشعبي خوفاً من تجدد الحرب الأهلية والخرق في الصف السني الشيعي. ونجحت السلطة، في الوقت عينه، بصنع التحركات ضدها بالطابع الطائفي. وأصبحنا أمام أزمة مستحيلة لا حل دستوري لها. كما أننا في ظل أزمة اقتصادية خانقة ونواجه إمكانية تقافمه مع تنفيذ الورقة الإصلاحية للسنيرة وإملاءات باريس ٣. والواقع الذي نعيشه من بطالة وهجرة وديون الخ... هو قائم منذ عام ١٩٩٢ أنتجته السلطة الحزبية، وليس الموضوع رهنأ أبداً كما تسوق له السلطة، لتحمل حرب تموز، أي حزب الله، مسؤولية الأزمة الاقتصادية. السلطة تتحفنا بالحفاظ على السيادة في ظل التدخل الأميركي الواضح من طائرات تغط وتطير في مطار بيروت من دون أن نعلم لماذا، وانتشار لشبكات التجسس المتعددة الجنسيات، والمساعدات المقدمة للقوى الأمنية، فهم تلاميذ جيدين للنظام السوري في تطوير الأمن.

وأكد حطيط أن "مشكلة بعض اليسار اليوم هو في كونه أبعد ما يمكن عن كونه يساراً وذلك بتحالفه مع الطوائف ومع الإمبريالية ومع الرأسمالية. والبعض الآخر، أي الحزب الشيوعي، نعتف بأنه مقصر، فانهزام مشروع اليسار بعد الحرب الأهلية، وعملية نهوضه ليست سهلة. ولكننا نطرح الآن مبادرة للقاء يساري عبر الدعوة إلى مؤتمر يساري يدعى إليه كل اليساريين، بل كل من يعتبر نفسه يسارياً. وذلك عبر دعوة أولى للماركسيين ودعوة ثانية إلى اليساريين والديمقراطيين والعروبيين."

بعد انتهاء المداخلتين تم فتح النقاش العام بين المشاركين. ومما جاء فيه مناقشة موضوع المقاومة في ضرورة وجودها وبقائها في ظل امتناع السلطة عن الدفاع عن المواطنين وبيوتهم وأراضيهم ومحاصيلهم الزراعية، حيث نرى تقاعسها تاريخياً في الأربعينات والسبعينات وحتى الآن بالقيام بواجبها على هذا المستوى. كما أنه لا يمكن الثقة باحتكار هكذا سلطة للسلاح وللغنف في ظل تكرارها لاستعماله ضد المواطنين في المظاهرات والتحركات الشعبية من تحركات العمال والطلاب في السبعينات، إلى حي السلم في أيار ٢٠٠٤، إلى الرمل العالي في ٢٠٠٦.

كما نوقش مشروع المعارضة في أنه مشروع مساومة جديدة مع الفريق الحاكم من أجل الحفاظ على النظام القائم. فالمعارضة والسلطة تتفقان معاً على عدم مواجهة النظام القائم أو تغييره.

كما تمت الإشارة إلى ضرورة أن تتضمن نقاشات "نحو جبهة موحدة للييسار" نقاط لبرنامج لهذه الجبهة، منها الموضوع الاقتصادي الاجتماعي والنقابات ومسؤولية اليسار في تدميرها كما في إعادة بنائها، بالإضافة إلى النظام الطائفي والنقاش الفكري. وخلص المشاركون إلى تبيان مواضع أساسية دار حولها النقاش، وهي تستحق أن تكون عناوين المواعيد المقبلة من الاجتماعات العامة؛ طبيعة الصراع، هل هو طبقي أم طائفي؛ المقاومة؛ التغيير أم الإصلاح؛ مفهوم اليسار.

أوضح باسم شيت بأن أقطاب السلطة والمعارضة اليوم لا يتطرقون إلى تغيير الواقع السياسي والاجتماعي البنيوي للمجتمع اللبناني، مرجحاً أن تناسيهم مفتعل بقصد تفادي إدانة أنفسهم بإحداث الأزمة الحالية للحكم في لبنان. وانتقل إلى تحليل واقع النظام الطائفي اللبناني كمولد للأزمات يعتمد على التوافق لا على الصراع كمحرك له مما يناقض أبسط قواعد الديمقراطية البرلمانية التي تتحفنا السلطة يومياً بأنها تحافظ عليها ابتداءً من "العهد الاستقلالي الثاني" كما يحلو لهم تسميته. "فنحن نعيش اليوم تناقضاً ما بين النظام الطائفي القائم والواقع السياسي الحالي". ومن خلال التحليل التاريخي للنظام الاقتصادي اللبناني حتى اليوم، والتغيير الذي حدث فيه، "يحتّم أن تكون الأسس التاريخية والاقتصادية للنظام الطائفي قد انتهت". فلا توجد اليوم طائفة واحدة سبابة تاريخياً أو اقتصادياً (كالمارونية السياسية في السابق). بل إن الانقسام الأساسي اليوم هو انقسام طبقي وسياسي. وإن الكمية الهائلة من الأموال الموجودة في المصارف (١٦ مليار دولار حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٢ UNDP) تبرهن أن لبنان ليس بحاجة إلى مصادر مالية بل بحاجة إلى توزيع عادل للثروات وتوزيع للقدرة المنتجة.

كما تحدث عن جذور الانقسام الحالي وعن أفق تحالف المعارضة وإذا كانت حركة تغييرية فعلية. وانتهى بالقول إن ما على اليسار فعله اليوم هو أن "ينظم نفسه في إطار جبهة موحدة تحتمل الصراع الفكري الداخلي وتواجه الصراع السياسي العام ولكنها تتجه نحو تحويل الصراع الحالي من شكله الفئوي والمفرغ من المحتوى السياسي إلى إنتاج صراع طبقي ينشغل جمهور المعارضة من قيادتها للتوجه نحو صراع مباشر مع النظام القائم".

تحدث مازن حطيط عن أزمة النظام الطائفي التي لم تتغير منذ عام ١٨٦٠. وهي أزمة بنيوية في النظام القائم على تقاسم المناطق والنفوذ وتوزيعها بين الطوائف مما يتيح المجال أمام التدخل الخارجي في الشؤون اللبنانية. فمهمة اليسار تقع في فضح النظام ومقاتلته، وإذا كانت الدول الخارجية تهتم بمصالحها، فيجب علينا أن ننظر إلى مصلحتنا أولاً. انتهت الحرب الأهلية على واقع أن "لا غالب ولا مغلوب"، أي الديمقراطية التوافقية، أي المحاصصة. فالبلد محكوم من طبقة سياسية متوافقة مع بعضها ولكن مختلفة على المصالح. وإن الولايات المتحدة الآن أصبحت تتدخل مباشرة عبر الحروب ولكنها متجهة نحو هزيمة كما نرى في العراق. وهي في لبنان تتدخل عبر السلطة القائمة وعبر الضغط لتطبيق القرار ١٥٥٩.

إن موقع اليسار وواجبه الطبيعي ضرب الموقع المعادي للمقاومة. فحرب تموز أثبتت أن مقولة "قوة لبنان في ضعفه" قد سقطت، فالمقاومة أثبتت العكس، والمقاومة لا تنحصر في حزب الله، بل هي ولدت من لدن اليسار تاريخياً. ورأى أن مصلحتنا اليوم هو بناء الدولة، ولكن الواقع الحالي لا يبشر بالخير إذ إن السلطة الحالية لم تضع الموازنة العامة، ولكن ما تهتم به هو إنشاء المحكمة الدولية، وتجديد النظام الأمني، وتكريس الدولة الطائفية. ونحن

هل يخرج فلسطينيو لبنان من أزمتهم؟

محمد قريوتي

كان الفلسطينيون بأعين الجميع في لبنان لقمة سهلة. فبعد مجزرة صبرا و شاتيلا أسند الشقيق القائد المفدى حافظ الأسد المهمة لحركة أمل للقضاء على ما تبقى من منظمة التحرير في المخيمات. بدأت معركة جديدة مع الوجود الفلسطيني في لبنان ومحاصرة تفاعله مع المجتمع اللبناني ومنع أي تأثير له على الصعد الفكرية والاجتماعية وحتى على الاختلاط البشري.

مع نهاية الحرب الأهلية، ولدت معطيات جديدة كان على الفلسطينيين مواجهتها. مع وجود قيادة منظمة التحرير خارج لبنان، وتخليها عن منطق الثورة لتحرير الأرض وإتباعها لمبدأ السلام، لم يعد للفلسطينيين في لبنان دوراً مباشراً ليؤدوه.

وبفعل الحصار المفروض من قبل النظام اللبناني والنظام السوري وضعف المناصرين للقضية، كاليسار اللبناني، تحول الصراع في لبنان إلى صراع بقاء. أصبح الواقع الجديد مريراً وينا في مقدار التضحية التي قدمها الفلسطينيون أنفسهم. لقد وقف الحلفاء القدامى مترجين على الواقع الفلسطيني. وجدوا لأنفسهم موقفاً في النظام وتركوا الفلسطينيين لمواجهة مصيرهم.

ازداد هذا الضغط بعد اتفاق أوسلو. وعاد سؤال توطين الفلسطينيين لي طرح بقوة.

اليوم، نرى وضع الفلسطينيين في لبنان يزداد سوءاً. يعيشون حصاراً بشرياً اجتماعياً منفصلين بشكل كلي عن المحيط اللبناني. لا يحق لهم العمل ولا البناء ولا التملك، لا يستفيدون من خدمات الدولة والمؤسسات الاجتماعية.

تحولت الفصائل داخل المخيمات إلى مستوصفات تحاول الحفاظ على نفسها من خلال السيطرة على بعض المخيمات أو بعض أحيائها، يقدمون ما يستطيعون من خدمات ويستفيدون أيضاً. لكن الفصائل أصبح دورها النزاع على الأزقة، على موتورات الكهرباء أو خزانات المياه. أصبح الشغل الشاغل تأمين حد أدنى من المعيشة.

ينعكس هذا على المجتمع الفلسطيني واللبناني بشكل مباشر. أدى الفقر إلى تراجع مستوى التعليم الذي كان داعي مفرخة للشعب الفلسطيني وإلى عمالة الأطفال والتشرد من المدارس بهدف المساهمة في تحصيل لقمة العيش. الحرمان من حق العمل أدى إلى الاستخفاف بأهمية العلم والدراسة. ساهم هذا في إنتاج مجتمع خال من القدرات.

التوطين في لبنان خيار مرفوض من قبل اللبنانيين والفلسطينيين. لذا لا يمكن الاختباء وراء عذر التوطين لاضطهاد الفلسطينيين. وقد حان الوقت لينتهي الصمت الفلسطيني، فمنذ عام ٩٢ دخل الفلسطينيون في سبات سياسي. النشاط الطلابي أمسى شبه معدوم باستثناء بعض الأندية ذات طابع ثقافي خالية من أي نشاط سياسي أو مطلبية.

هذا الواقع يدعو إلى السؤال إن كانت المنظمات الفلسطينية متواطئة مع النظام اللبناني في محاولة كبح النشاط السياسي الفلسطيني، وحصره في الصراع بين الفصائل داخل المخيمات. لكن الوضع الإنساني الذي يعيشه الفلسطينيون في لبنان يحتم عليهم التحرك نحو حركة سياسية مطلبية تؤمن لهم الحد الأدنى من الحقوق.

هذه الضرورة تحتم على الفلسطينيين الخروج من القوقعة الاجتماعية والسياسية والخروج من المخيمات والتفاعل مع المجتمع اللبناني. الخروج من هذه القوقعة يتطلب تضامن الطبقة العاملة في لبنان مع من يشارك مصالحهم بالقضاء على النظام القائم، وفي طليعتهم فلسطينيو لبنان الذين ولدوا وعاشوا في هذا البلد، وفي أحيان كثيرة، ماتوا من أجله.

نكبة، نكسة، مجزرة، حرمان، لاجئ، مهجر.. كلمات على مرّ ستين عام أصبحت مرادفة لكلمة فلسطين. ورغم ذلك تطور النضال الفلسطيني إلى ثورة أصبحت في كثير من جوانبها نموذجاً لشعوب العالم الذين يعانون ذات الويلات.

كانت قصص البطولات والانتصارات ترافق الفدائي الفلسطيني من معركة الكرامة إلى تحرير بيروت. من الأردن إلى سوريا إلى بيروت ورغم المصاعب والويلات والخianات العربية المتتالية تابع الفلسطينيون نضالهم حتى وقتهم الأخيرة في بيروت.

في بيروت واجه الشعب الفلسطيني أسوأ الظروف التي يمكن أن يمر بها إنسان. هذا التناقض الذي عاشه الشعب الفلسطيني في لبنان أنتج مراحل متقلبة ووضع لم يمر فيه الفلسطينيون في أي بلد آخر.

أنتجت النكبة عام ٤٨ حالة من اللجوء تضمنت نحو ٦٠٠٠٠٠ فلسطيني توزعوا على الدول العربية المجاورة والداخل الفلسطيني. كانت حصة لبنان الشمال الفلسطيني والجليل.

تمركز الفلسطينيون في مخيمات في الجنوب اللبناني على الحدود مع فلسطين. هناك بدأت الذكرى الأليمة. لقد تباينت المواقف من الشعب الفلسطيني ولجؤته إلى لبنان، فكان هناك من آزرهم وهناك من اعتبرهم خطراً على التركيبة اللبنانية وعالة على الدولة.

عاش الشعب الفلسطيني في أوضاع صعبة في لبنان من ٤٨ حتى العام ٦٧ وانطلاق الثورة الفلسطينية. فقد أعيد توزيع الفلسطينيين بشكل يبعدهم عن معظم الجنوب وإمكانية تهديدهم للهدنة بين لبنان وإسرائيل بعد حرب ٤٨.

كان أسوأ هذه السنين من عام ٥٥ حتى عام ٦٨. فمع مجيء فؤاد شهاب والمكتب الثاني، خضعت المخيمات لأحكام عرفية لم يمر بها أي لاجئ فلسطيني في بلد آخر. كان بعض هذه الأحكام منع الفلسطينيين من السهر في منازلهم بعد الساعة التاسعة مساءً، ممنوع التجمع، ممنوع قراءة الصحف في الأماكن العامة، ممنوع التنقل من مخيم إلى مخيم، ممنوع الاستماع إلى الراديو.

مجيء الثورة الفلسطينية عام ٦٧ ولد ثورة داخلية، كانت ثورة على النظام اللبناني والأحكام العرفية التي كان الفلسطينيون مقيدين بها. استلم الفلسطينيون زمام الأمور داخل المخيمات، فأصبحوا مسؤولين عن الأمن وقاموا بتأسيس نظام حكم ذاتي. فقد أنشأوا مؤسسات وأعمال لتحسين وضعهم الاقتصادي. وكانت هذه الفترة النموذج الذي يقتدى به.

مع نشوب الحرب اللبنانية، تضامن الفلسطينيون مع اليسار اللبناني والحركة الوطنية. ومع الاجتياح الإسرائيلي عام ٨٢، برهنت الثورة عن قوة صمودها والصمود المؤسساتي لها. ومع غياب الدولة وتحالف اليمين اللبناني مع إسرائيل، وقع الأمر على القيادة الفلسطينية للعناية المباشرة بأهالي بيروت. كانت الثورة الفلسطينية مسؤولة عن تأمين الغذاء والأدوية والحاجات الأولية للفلسطينيين واللبنانيين سواسية. ومع خروج الثورة من بيروت وقف أهالي بيروت وقفه تحية للشعب والثورة.

بعد خروج منظمة التحرير من بيروت، بدأت مرحلة استباحة المخيمات الفلسطينية من قبل إسرائيل وسوريا واليمين اللبناني وحركة أمل (سوريا). شهدت جميع المخيمات اعتداءات ومجازر، وكان الصمود هو الغالب. صمد الشعب كعادته بوجه الاجتياح والاحتلال الإسرائيلي لبيروت. كانت المشاركة الفلسطينية إلى جانب اليسار اللبناني الأبرز حيث لم يصمد الجيش الإسرائيلي في بيروت أكثر من ثلاثة أسابيع.

الطبقة العاملة في دولة الإمارات

عصام حمبوز*

التحديث السريع الذي يكتسحها. فكل إمارة تحكمها عائلة معينة وذات توجه يختلف عن باقي العائلات. فتجد إمارة الشارقة ذات توجه إسلامي وإمارة أخرى مثل دبي ذات توجه يمكن أن نسميه ليبرالي. لكن العقد الداخلي هو الذي ينظم أمور الدولة ككل، مع توزيع الأدوار والمهام بشكل يرضي جميع العائلات الحاكمة.

التوجه هذا لعب دوراً بارزاً في عملية التحديث وبشكل أخص في إمارة دبي. فمنذ أواخر التسعينيات، تم التركيز على القطاعات غير النفطية في السياسات الاقتصادية. صعدت نسبة القطاعات غير النفطية من إجمالي الدخل المحلي من ٤٥٪ في التسعينيات إلى ٦٣٪ في ٢٠٠٦. فالقطاع السياحي وحده يجلب ٢٦,٤ مليار دولار^(٢).

هذه الاستثمارات والاهتمام بقطاعات متعددة شكّل طبقة عاملة بطريقة مختلفة عن الدول الأخرى. فنسبة الطبقة العاملة الأجنبية في الإمارات هي ٨٠٪ من عدد السكان^(٤) البالغ قرابة ٤,٥ مليون نسمة. وتمثل نسبة العمالة الأجنبية إلى العمالة المحلية ٩٠٪. طبعاً، الحاجة إلى أيدي عاملة ماهرة بأعداد كبيرة هو الدافع الأكبر لجلب هذا العدد من العمالة الأجنبية.

النسبة الأعلى من العمال والعاملات هي من جنوب آسيا، وتحديداً الهند وباكستان وبنغلادش بنسبة ٥٧٪ من عدد سكان الإمارات، ثم ٢١٪ هم من الدول العربية المختلفة، ١١٪ من الدول الغربية، ١١٪ من سكان البلد الأصليين^(٥).

* صاحب مدونة "عمال الإمارات"

<http://uaelabors.blogspot.com>

(١) إعلان الشخبة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة الاقتصاد،

الملقى الاقتصادي في شرم الشيخ في ٢٠٠٦.

(٢) لحة عن الإمارات العربية المتحدة - اليونسيف.

(٣) تقدير المجلس العالمي للسياحة والسفر لقيمة دخل الإمارات

من القطاع السياحي لعام ٢٠٠٦.

(٤) من تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش ٢٠٠٦.

(٥) دولة الإمارات - موسوعة الويكيبيديا.

(يتبع في العدد المقبل)

دولة نفطية بمنطقة الخليج، متوقع أن يتجاوز نموها الاقتصادي هذا العام ٦,٢٪^(١). حصة القطاعات غير النفطية يصل إلى ٦٣٪ من الناتج الإجمالي المحلي. تعتبر منطقة جاذبة للمستثمرين، ونقطة تجارية للبلدان المجاورة. أصبحت مؤخراً محطة جذب سياحي لما تحويه من مشاريع سياحية ومواقع. هذا بالإضافة إلى اهتمام بعض المستثمرين هناك بتحطيم الأرقام القياسية العالمية لكل ما هو غريب أو نادر، مثل "أطول برج" و "أكبر مركز تجاري" و "فندق تحت الماء" وغيره... من المؤكد أنكم عرفتم عن أي دولة نحن بصدها هنا، دولة الإمارات العربية المتحدة.

في العقود الأخيرة، شهدت منطقة الخليج تطورات سريعة الوتيرة أثرت بشكل كبير جداً - حسب تقرير لمنظمة اليونسيف - بشكل العلاقات الاقتصادية/الاجتماعية فيها. فقد كانت شعوب المنطقة تعيش على البداوة ورعي الحيوانات وصيد السمك وجمع اللؤلؤ، وكان دور الهوية القبلية/الأسرية مهماً جداً في تنظيم المجتمع التقليدي هناك. لكن العامل الخارجي كان بالغ الأثر، تمثل بالاستعمار الذي كان همه، في البداية، السيطرة على الشواطئ الإستراتيجية في المنطقة، ثم تغير اهتمامه إلى الثروة الطبيعية التي تكتزنها جوف الأرض، الذهب الأسود.

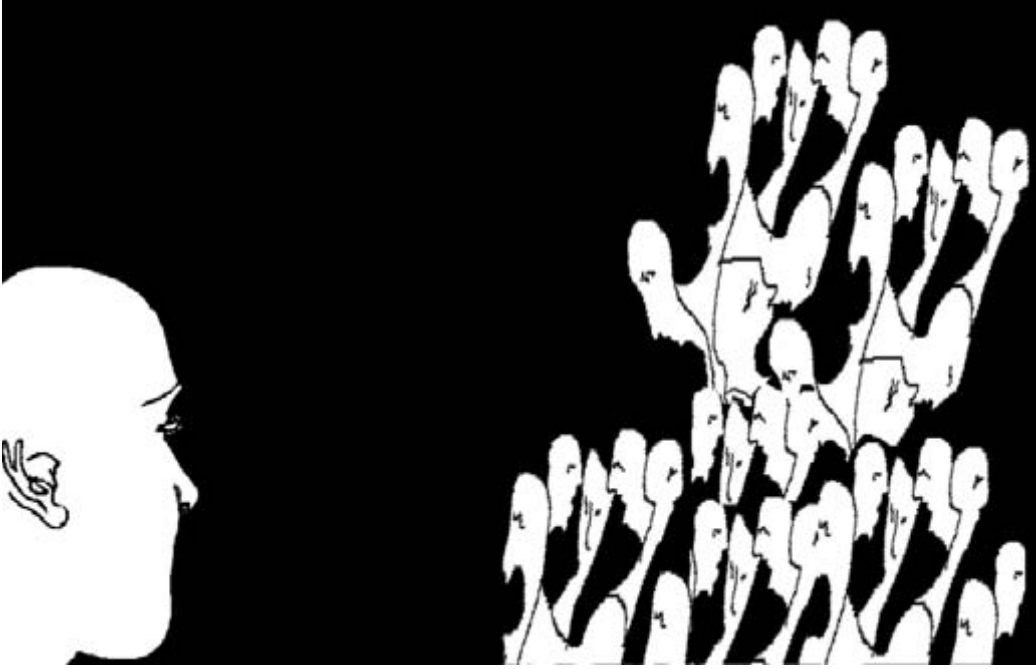
تحفظ بلدان الخليج بثروة نفطية تعادل ٥٣٪ من الثروة النفطية العالمية. تحتل دولة الإمارات المركز الثاني في منطقة الخليج بعد السعودية باحتياطي ٩٨ مليار برميل. يضاف إلى تلك الثروة الغاز الطبيعي. في بيئة بدوية، هذه الثروة المكتشفة أعطت الهوية القبلية/الأسرية دوراً أكبر في مجتمعاتها، لدرجة قيام صراعات فيما بينها أثرت على الروابط المشتركة بين شعوب المنطقة^(٢).

احتاجت هذه الهوية القبلية وقتاً كي ترتب أمورها الداخلية. فعلى سبيل المثال، تم نوع من توزيع الأدوار بين مجموعة من القبائل والأسر القوية في الإمارات لتنظيم أمورها أمام هذا



أحمد فؤاد نجم

ارحمنا من طلعة جنابك



نظرا لأن النعمة فاقت حدها

ولإننا مش قدها

ولأن فعلا إنجازاتك

فوق طاقتنا نعددها

ولأننا غرقنا في جمایل

مستحيل حنردها

نستحلفك نسترحمك

نستعطفك نستكرمك

ترحمنا من طلعة جنابك

حبتين

عايزين نجرب

خلقة تانية

ولو يومين

أسمع بقى

إحنا زهقنا من النعيم

ونفسنا في يومين شقى

عايزين نجرب الاضطهاد

ونعوم ونفرق في الفساد

بينى وبينك حضرتك

دا شعب فقري ما يستحقش جنتك

أنا عارفه شعب ما ينفعوش

إلا شارون وبلير ويوش

عايز يجرب الإمتهان

ويعيش عميل للأمریکان

بيمد "غازه" لإسرائيل

ويومين كمان ويمد نيل

أهو يعنى نشرب مية واحدة

ندوب في بعض

ماء وماء

وماء

ونفض سيرة الانتماء

وبلاها نعمة وطنطنة

تبقى البلاد "مستوطنة

(متسلطنة بالسرطنة)

إية اللي خدناه م الكرامة

والإبء

حبة خطب وكلام...كلام

إحنا راهنا على النظام

ورضينا بخيار السلام

(بخيار)

حنسد عين الشمس بيه

علشان ما يطلعش النهار

ويطلع لمين؟

حبة معارضة مغرضين؟

وحسب بيان السلطة

شلة مأجورين؟

يا عم فضك سيرة

وارضى بقسمتك

دا شعب مش فاهم أكيد

يالاً أطرده من رحمتك

وإن كنت غاوى الحكم

خليك مطرحرك

ها غطس واقب وأعود

بشعب يريحك

راضى وعمره ما يجرحك

أخرس وما بيسمعش

وأعمي لك عنيه

مش كل قرش يبص

فيه

ما يقولش لأه / وفين / وليه

يضر ب ينفض في السليم

وعلى الصراط المستقيم

كل اللي يعرف ينطقه

عاش الزعيم

يحيى الزعيم

٨ آذار = ١٩ + ١١ = ٣٠ محاصصة طائفية

١٤ آذار = ١٩ + ١٠ + ١ = ٣٠ محاصصة طائفية

١١ آذار = (٨ آذار + ١٤ آذار) / ٢ = ٢ / (٣٠ + ٣٠) = ٣٠ محاصصة طائفية

= < ١٤ آذار = ٨ آذار = ١١ آذار

= < ١٤ آذار + ٨ آذار + ١١ آذار = ٩٠ محاصصة طائفية

= < الحفاظ على الطبقة الحاكمة ٩٠ سنة زيادة على الأقل.

إعداد ورسم - زينة كيوان

قط
للتعريف

ممنوع تنعاد

بيان بمناسبة ١٣ نيسان ٢٠٠٧

يبر ١٣ نيسان هذا العام في خضم تحبب وتأزم واضحين في الساحة السياسية اللبنانية، وقد بدأ البعض يدق نواقيس الخطر خاصة بعد التوترات الأمنية الحاصلة جراء الانقسامات السياسية والطائفية ما بين المعارضة والموالاة. أصبحت مقارنة الحاضر بالماضي أمراً بديهياً واجب بحد ذاته.

فالذاكرة المجتمعية الحية منها والراكدة لا تستطيع أن تتهرب من التاريخ والماضي لتقرأ الحاضر وتطوراته. الحرب الأهلية الأخيرة يعتبرها كثيرون من أعلام السياسة جزءاً من الزمان الغابر، لكنها واقع مستمر وان بأشكال مختلفة، من استمرار التكتّم عن المخطوفين والمفقودين، واستمرار آلام الضحايا المستمرة للحرب، ومن المهجرين والمعوقين ومن فقد أهله وأقرباءه واستمرار اكتشاف المقابر الجماعية والتكتّم عنها.

الحرب لن تنتهي سوى بمعرفة كل الحقائق والوقائع التي تحيط بحاضرنا اليوم. من يحاول التستر وإخفاء الماضي أو إغائه من الذاكرة المجتمعية هو نفسه من قتل ودمر وعذب وخطف، وان محاولتهم في تدمير ذكرى الماضي تأتي مباشرة بهدف الإبقاء على سلطتهم، فكيف للجلاد أن يدين نفسه.

يتكلمون عن المصالحة والسلم الأهلي كأنه نتاج الصدفة وامتداد من الحاضر إلى الحاضر، ويتناسون، وفي بعض الأحيان، يغفلون أن الحاضر ليس إلا امتداد حيوي للماضي، ولا مجال للمصالحة من دون المحاسبة.

من هنا نرى أن لا مجال لبناء ثقافة المواطن والدولة والشفافية ولا المؤسسات، إلا من خلال المحاسبة على أخطاء وجرائم الماضي. من قتل شعبه في زمن الحرب لا يؤتمن على بناء السلم؛ من خطف وعذب بناء على التفرقة الطائفية والعنصرية لا يمكن ومن المرفوض أن يكون المؤتمن على بناء الوحدة الوطنية والسلم الأهلي.

فإن كان النظام الطائفي هو من مسببات الحرب، فليتم إغائه. كفى ماطلة وتهرباً. من يدافع اليوم عن بقاء هذا النظام هو هو من يرفض المساءلة والمحاسبة والشفافية، هو هو من يريد بناء دولة على أوام قاصرة، هو هو من يريد أن يبني نظاماً على وعي جماعي منتقص، هو هو من يحضر لحرب أهلية جديدة.

لقد حان الوقت، وخاصة في "١٣ نيسان" أن نلتفت إلى الوراء، وان نقارب الحاضر في ظل معرفة وذاكرة كاملة. ذاكرة مواطنة. فالمواطنة لا تعني شيئاً من دون الذاكرة، ولا معنى للحقوق والواجبات من دون وعي مواطني.

إن عملية تدمير الذاكرة المجتمعية للشعب هي قمع واضح ومرفوض. إن رفضه والوقوف بوجه هذا النهج التدميري للتاريخ والذاكرة، هو واجب كل فرد وجماعة في مجتمعنا. هو واجب مواطني للحفاظ على الماضي من أجل بناء المستقبل. إن صراعنا هذا، ليس بصراع فتوي أو اتهامي، بل هو صراع الذاكرة ضد النسيان، هو انتصار الحياة على ثقافة الخوف والدمار، فلا مكان للحرية من دون الحق بالذاكرة.

تحتشد القضايا: قضية من فقدوا أهلهم وأقربائهم، قضية الأيتام الذين سلبتهم الحرب معيهم، قضية المهجرين، قضية المخطوفين والمفقودين. لا احد يستطيع أن ينتشلها من ذاكرة الناس. فلا يفقد الإنسان بفعل الطبيعة، وان ما يجري هو عملية متعمدة لإخفاء مواطنين هم أولادنا، إخواننا وأخواتنا، ومن حقنا اليوم قبل الغد أن نعرف أين هم، أمواتا كانوا أم أحياء، من حقنا أن نعرف! كذلك يجب ألا يغيب عن الذاكرة قضية الأشخاص المعوقين الذين دفعوا ضريبة مضاعفة عن انتمائهم لهذا البلد، فالجرح التي أخذت طرفاً من أطرافهم معها، ولم تتركهم يهنئون بأيام السلم بعدها؛ لم تعمل الحكومات المتعاقبة على تطبيق القانون الحافظة لحقوقهم بعدها.

حان الوقت ليقف الناس نصرة للضحية وليس للقاتل. حان الوقت أن نواجه سياسات الرفق بالقتلة والمجرمين. حان الوقت لإسقاط العفو عن رؤوس الميليشيات وأمر القتل والتعذيب. حان الوقت ليقف كل إنسان، كل من يعتبر نفسه مواطناً، للتضامن والعمل من أجل جلاء حقيقة الإخفاء القسري من قبل العدو الإسرائيلي والنظام السوري. ونطالب كل الميليشيات بتقديم أريفياتها بشأن المفقودين. نريدها لحظة حقيقة أيضاً، لتكريم أحيائنا ممن دفنوا في مقابر جماعية أو القوا في البحر. لحظة نحمل فيها، كلنا، معاول لنخرج رفاتهم بتأن، لتكشف هويتهم وفقاً للمعايير الدولية، لتعيد الحق لأمهاتهم وأبائهم وأزواجهم وأبنائهم، تكريماً لأحيائنا وموتانا.

فأي نفع يرتجى من المصالحة إذا لم تكن مبنية على الإنصاف أولاً. على مصالحة الناس، كل الناس، مع القانون مع العدالة. أي نفع منها إذا بقي يومنا "ظالماً"، إن لم يكن غدنا محكوماً أولاً وقبل كل شيء بالمساواة والعدالة؟!

١٣ نيسان

تندكرت ما تنعاد ممنوع تنعاد

● قراءة في مسببات ونتائج النظام الطائفي
اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني
الخميس ١٢ نيسان ٢٠٠٧ - الساعة ٦:٠٠ مساء
مركز اتحاد الشباب الديمقراطي - شارع مار الياس - بيروت

● فيلم احلام معلقة للمخرج جان شمعون
تيار المجتمع المدني بالتعاون مع نادي لكل الناس
الجمعة ١٢ نيسان ٢٠٠٧ - الساعة ٦:٣٠ مساء
مركز تيار المجتمع المدني في بدارو - شارع ١٤٥
مبنى الحركة الاجتماعية - الطابق الاول

● الاسباب الاقتصادية والاجتماعية للحرب
التجمع اليساري من اجل التغيير
الجمعة ١٢ نيسان ٢٠٠٧ - الساعة ٦:٠٠ مساء
كلوب تولغا - الحمرا - بقرى وزارة الاقتصاد

● ندوة حول ضحايا الحرب المستمرة معاناتهم
اتحاد المقعدنين اللبنانيين
السبت ١٤ نيسان ٢٠٠٧ - الساعة ١٢ ظهرا
البقاع - بر الياس - مهنية الشهيد رفيق الحريري

● توزيع منشورات عن الحرب وضحاياها
اتحاد المقعدنين اللبنانيين
الاحد ١٥ نيسان ٢٠٠٧ - ابتداءً من الساعة ٢:٠٠ بعد الظهر
شارع بيروت

● ذاكرة الحرب
التجمع اليساري من اجل التغيير
الاحد ١٥ نيسان ٢٠٠٧ - الساعة ٤:٠٠ بعد الظهر
كلوب 43 - الجيزة مقابل دوكلاند

اطلاق المحكمة الشعبية

لإنصاف الضحايا المستمرين للحرب

لا مصالحة من دون محاسبة

السبت ١٤ نيسان ٢٠٠٧

الساعة ٥:٣٠ بعد الظهر

عين المريسة

يتبع المحكمة حفل فني "للذاكرة"
تحية فرقة عالطريق مع امل كعوش، وآخرون

عين المريسة - الساعة ٧:٣٠ مساء